عرض كتاب

تفسير حرب العراق
ـ نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة ـ

للمؤلف:فرانك هارفي. عن: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/٢٠١٤/ ٥١٤ صفحة.

عرض: أ.م.د.ازهار محمد عيلان(*)

يتألف الكتاب من مقدمة وخاتمة وعشرة فصول، ضم الفصل الأخير منها الخا تمة، مع احتواء الكتاب على هوامش ومصادر ومراجع.

تناولت المقدمة التي ضمت ٣٣ صفحة تمهيد اً عن الرواية التاريخية المقبولة لحرب العراق عام ٢٠٠٣، إذ اكد المؤلف فيها انها كانت حرباً اختارتها الولايات المتحدة الامريكية ولم تضطرها اليها الظروف .كما أشيع قبلاً ..

وكانت نظرية (حرب بوش والمحافظين الجدد)هي الرواية الاكثر انتشاراً والتي سادت في تفسير الغزو الامريكي للعراق.

وقد اخذ يشير الى هذه النظرية بحرب المحافظين الجدد بحيث تشير العبارة المذكورة في هذا الكتاب الى جميع التفسيرات السطحية للحرب التي تلقي اللوم على الق يادة الامريكية، ومن ابرز تلك الآي دولوجيات التي كانت سبباً رئيس اً للحرب، هي : المحافظية الجديدة، الاحادية، السيطرة الواقعية، الديمقراطية الواقعية، الديمقراطية الامبريالية، الديمقراطية العالمية، والعودة الى مبادئ ويلسون او هاملتون والقومية الاقتصادية.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

وكانت الفكرة الرئيسة في أدبيات حرب المحافظين الجدد هي الاعتقاد القوي بوجود شيء مميز في ادارة بوش، كان هو الشرط الضروري للحرب، بصرف النظر عن ماهية تلك الحرب.

١. تناول الفصل الاول الذي حمل عنوان " التحليل الافتراضي المقارن وحرب العراق عام ٢٠٠٣ "، تناول شرح لماهية التحليل التاريخي الافتراضي في مختلف التخصصات بوصفه اداة لتقويم الروايات الرائجة للاحداث التاريخية الكبرى، وهو اسلوب استخدمه كبار الباحثين لمقارنة التفسيرات المختلفة لحروب العالم، ونهاية الحرب الباردة، وتصاعد الازمات الدولية.

إذ وفقاً لنظرية حرب المحافظين الجدد، التي تستند الى افتراض خاطئ يقول بوجود " سياق " مسيطر واحد، بينما كان في الحقيقة ثمة سياقان، والسياق الذي حاول المحافظون الجدد والقوميون والاحاديون وانصار السيطرة الواقعية فرضه، اي التهديد الوشيك الذي يشكّله نظام صدام حسين، والمعلومات الاستخباراتية المشوهة، وكعكة اليورانيوم الصفراء، وانابيب الالمنيوم، والحاجة الى ضربة استباقية احادية ضد العراق، ورفض وجود حاجة الى العودة الى الكونجرس للحصول على تفويض منه، ا والى الامم المتحدة للحصول على الشرعية.

كل ذلك لم يكن السياق الذي ساد في نهاية المطاف او الذي اس هم في تكوين تصورات ووضع استراتيجيات لحرب على العراق .

وبعبارة اخرى فان وجهة النظر (والخرافات) التي روّجها المحافظون الجدد والاحاديون للحرب على العراق، قابلها وجهة نظر معاكسة لها وقفت ضد تلك الحرب وهي كانت نظرية مغايرة لنظرية بوش هي نظرية (آل جور)، . وهو شخص كان مرشح لان يشغل منصب وزير خارجية في ادارة بوش .، ما كانت لتذهب الى الحرب، بينما تقول الفرضية المقابلة لها ان آل جور كان سيتبع مسار بوش نفسه.

لذلك، فالسؤال المركزي في هذا التحليل هو اي من الفرضيتين ستجد لها دعماً أقوى في الوقائع والادلة المستمدة من الاستعراض الدقيق (والكامل)، للأحداث التاريخية ؟؟

لذلك اكد الفصل الاول بضرورة مناقشة الادلة المؤيدة والمفندة للفرضيتين معاً ٠ (نظرية بوش وآل جور) في الحرب على العراق، وذلك لان نقاط قوة احداهما لها علاقة مباشرة

بالكشف عن نقاط ضعف الاخرى، والعكس بالعكس، فلا يجوز دراسة كل منهما وحدها بمعزل عن الاخرى.

وبذلك يمكن الاستنتاج بان الفصل الاول حاول اجراء مقارنة واضحة بين نظرية حرب المحافظين الجدد، ونظرية آل جور المقابلة لها، والتي تعطي اساساً قوياً لدحض نظرية حرب المحافظين الجدد. برغم انها كانت نظرية متعددة الاطراف.

٢. اما الفصل الثاني والذي حمل عنوان " القيادة والسياق السياسي وحرب العراق "، تناول عرض تفصيلي للأخطاء التي وقع فيها أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، والتي كان ابرزها سياق اتخاذ القرارات، حيث كان قرار واحد وقرارات متعددة أدت الى الحرب.

لذلك فقد كانت القرا رات النهائية في كل مرحلة من مراحل الازمة مع العراق، ومنها المرحلة الاخيرة، تتخذ بناء على اقناع قوي يشترك فيه الكثيرون بان عمليات التفتيش الفعالة يجب ان يؤازرها تهديد عسكري قسري ونشر قوات في المنطقة، الا ان هذه الاستراتيجية المفضلة انتهت الى الفشل، لان اعتماد دبلوماسية قسرية لفرض عملية تفتيش صارمة كان من الممكن ان يوفر فرصة افضل للتعامل مع الازمة سلمياً.

كما ركَّز القسم الثاني من هذا للفصل على استكشاف الصفات القيادية لدى جور وغيره من كبار الديمقراطيين، التي تدعم فرضية حرب جو، وتدحض فرضية جور للسلام.

إذ كان هناك اجماع واضح على امتلاك جور تأثير كبير في السياسة الخارجية لادارة الرئيس بيل كلينتون، إذ كان المستشار الاول لكلينتون في شؤون السياسة الخارجية، حيث كان اختياره في هذا المنصب في عام ١٩٩٢ من اجل معالجة نقاط ضعف كلينتون في هذا الصدد، وضمان التوازن في الادارة من خلال التوجه نحو يمين الوسط في السياسة الخارجية الامريكية.

ويشير بعض الكتاب الامريكان الى ان جور كان هو من دفع كلينتون الى شن هجمات بصواريخ كروز ضد اهداف عراقية في اعقاب الانباء التي تواردت عن اغتيال الرئيس الامريكي جورج بوش الاب خلال زيارته للكويت في عام ١٩٩٣. وكذلك عملية ثعلب الصحراء (١٩٩٨) التي كانت حملة قصف لمعاقبة العراق على عدم امتثاله لقرارات الامم المتحدة وعمليات التفتيش . في حينها .. وقد دافع جور طويلاً عن كلينتنون في تلك العملية العسكرية.

وقد تناول الفصل رؤية جور بشان أسلحة الدمار الشامل العراقية، لذلك ان كان جور يؤمن بجدوى الدبلوماسية القسرية والتهديد باستخدام القوة العسكرية، وأهمية نشر الديمقراطية والقيم الليبرالية لتعزيز الامن الأمريكي، والاستثنائية الأمريكية، و " النهج الحازم المتعدد الاطراف"، و" المبادرة الاستباقية "، واتخاذ اجراءات وقائية للتعامل مع التهديدات قبل بروزها، وغير ذلك، فجميع هذه الادلة كان يجب ان تقود الى نتائج افتراضية مهمة حول ما كان جور سيفعله للتعامل مع المازق العراقي بعد هجمات ١١ ايلول/ سبتمبر.

كما تناول الفصل عدد من الملا حق التي ضمت : ١. الخطابات الرئيسة والتصريحات الانتخابية والسياسة الخارجية بشان العراق . ٢. عملية ثعلب الصحراء ضد العراق في عام ١٩٩٨. ٣. الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٠.

٣. الفصل الثالث : كان بعنوان " مستشارو الامن القومي في الادارة الديمقراطية "، تحدث هذا الفصل عن مرشحي بعض المناصب الهامة في الادارة الامريك ية مثل، ليون فيرث، الذي كان المرشح الرئيسي لمنصب مستشار الامن القومي، وريتشارد هولبروك، الذي كان المرشح الرئيسي لمنصب وزير الخارجية الامريكية عام ٢٠٠٠، ويوازن الفصل بين شخصية المرشحين في السياسة التي اعتمدوها تجاه الرئيس بوش في قضية التعامل مع الملف العراق ي، كما يشير الفصل الى اغلب المستشارون الاكاديميون في الادارة الامريكية ودورهما في النهج الذي اعتمدته سياسة الرئيس بوش.

لينتهي الفصل الى جملة من الاستنتاجات الهامة بخصوص الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، ويؤكد على ان كثيراً ممن دعموا الرئيس بوش ربما لم يكونوا ي دركوا الآثار المترتبة على افعالهم او النتائج المضاعفة المحتملة لاطلاق تهديدات قسرية لا يصدقها صدام حسين، وربما يشعروا بالندم لانهم ايدوا سياسة ادت الى الحرب، ولكنهم فعلوا ذلك، وكانوا سيفعلون الشيء ذاته، للاسباب نفسها، لدعم استراتيجية جور المتعددة الاطراف.

وقد ضم الفصل عدد من الملاحق ضمت: ١. الخطابات والتصريحات السياسية بشان العراق، ٢. تصريحات مستشاري جور المحتملين الاخرين وخطاباتهم.

٤. اما الفصل الرابع الذي حمل عنوان " السياسة المحلية والكونجرس "، فهو يعرض الدوافع القوية للمسؤولين في واشنطن بغض النظر عن انتمائهم السياسي، التي كانت وراء تبلور المواقف السياسية بشأن اسلحة الدمار الشامل العراقية في حقبة ما بعد ١١ ايلول/ سبتمبر، وذلك بهدف تسليط الضوء على الدور المهم الذي لعبه قادة الحزب الديمقراطي في تكوين التصورات العامة عن التهديد العراقي، وقد كان ابرزها تلك الخ طابات التي القاها الاعضاء الديمقراطيون البارزون في مجلس الشيوخ في أكتوبر ٢٠٠٢، لتسويغ تأييدهم القوي لاصدار قرار يخول الرئيس استخدام " جميع الوسائل الضرورية " لارغام صدام حسين على الامتثال.

كما ويتناول الفصل الدعم الديمقراطي لمنح التفويض للرئيس الامريكي بضرب العراق، مقابل الدعم الجمهوري حول ذلك الامر، وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق في ادارة الرئيس بوش الاب من ابرز الجمهوريين الذين كانوا يقدمون توصيات قوية من اجل مواصلة الحرب الأوسع على الإرهاب، بعد ان قدّمّ الأدلة على علاقة العراق بتنظيم القاعدة او بهج مات ١١ ايلول/سبتمبر، قائلاً " .. فلا شك ان حكومته الحالية بقيادة صدام حسين هي نظام خارج على القانون خَرَقَ قرارات مجلس الامن الدولي، ويعمل على برنامج لتطوير اسلحة الدمار الشامل، ويشكّل تهديداً للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وغيره من بقاع الارض بسبب خطر انتشار هذه الأسلحة ".

ويحاول الفصل ابراز طبيعة النظام السياسي في واشنطن والذي يقوم على الاختلافات بين موقفي الحزبين بشأن المبادرات الرئيسة المتعلقة بالسياسة العامة، ويبدو ان قضية العراق كانت قد حققت توافقاً في الآراء بشأن اعتماد سياسة خارجية اعتمدت عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وهو امر نادر حدوثه.

٥. اما الفصل الخامس وهو بعنوان " اخفاقات الاستخبارات الامريكية وحساباتها الخاطئة "، يؤكد على مسالة هامة وهي ان نظرية حرب المحافظين الجدد تؤكد بكل وضوح على ان هناك مسؤولين في البيت الابيض والبنتاغون تلاعبوا عمداً بالمعلومات الا ستخبارية حول اسلحة الدمار الشامل العراقية من اجل الحصول على الدعم المحلي (الكونجرس)، والدعم الدولي (الامم المتحدة) المطلوبين لتسويغ الغزو.

ومن بين جميع التقديرات الاستخباراتية السابقة للحرب التي تتهم ادارة بوش بتضخيمها، كانت هناك ثلاث نقاط يركز انصار نظريتي حرب المحافظين الجدد عليها، وهي:

١. الروابط العملياتية بين صدام حسين وتنظيم القاعدة التي ادت الى هجمات ١١ ايلول/سبتمبر.
٢. محاولة صدام حسين حيازة انابيب الالمنيوم التي تستخدم في برنامج التخصيب بالطرد المركزي.
٣. محاولة شراء كعكة اليورانيوم الصفراء من افريقيا.

وقد اكد الفصل على ان هذه الرواية التاريخية تحظى بقبول واسع لدى انصار نظرية حرب المحافظين الجدد لاسباب واضحة، فكلما كانت الأخطار الاستخبارية اقل واشد وضوحاً، كان من الاسهل تحديد المسؤولية والقاء اللوم والتركيز على هذه الأخطاء الاستخبارية الثلاثة، مع إغفال أخط اء كثيرة أخرى تراكمت على مدى عشر سنوات من جمع البيانات ووضع التقديرات الاستخبارية، ويبدو ان نظرية حرب المحافظين الجدد تقوَّت من خلال تعزيز النظرية السطحية عن " القيادة "، في تفسير كيفية تشويه المعلومات الاستخبارية والحرب.

٦. اما الفصل السادس فقد حمل عنوان " الضغوط المجتمعية والراي العام "، تناول هذا الفصل الكثير من الضغوطات المجتمعية والدولية التي وجد الكاتب انه من الأهمية بمكان اخذها بعين الاعتبار عند تقويم نقاط القوة النسبية لفرضيتي حرب جور وسلام جور، إذ اظهرت استطلاعات الرأي ان نسبة تأييد الراي العام لاستراتيجية بوش في العراق بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كانت دائماً اعلى من ٦٠%، وهي اعلى نسبة منذ الذروة التي بلغتها بعد هجمات ١١ ايلول/سبتمبر.

ويؤكد الفصل على حقيقة هامة وهي انه لم يكن الراي العام يدعو الى الحرب خلال هذه الفترة، ولكن يبدو انه من الواضح ان أغلبية كب يرة من الامريكيين كانت تؤيد مختلف القرارات والإستراتيجية الشاملة التي اعتمدتها إدارة بوش لإعادة المفتشين الى العراق، حيث تتراوح نسبة الدعم بين ٦٠% و ٧٠% في جميع وسائل الإعلام الرئيسية من كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، حتى اذار/مارس ٢٠٠٣، هذه النسب المرتفعة جداً تشير الى دعم شعبي قوي من مؤيدي الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فاي رئيس يتبع الاستراتيجية المتعددة الاطراف نفسها المستندة الى قرارات الامم المتحدة كان سيحظى بنسبة تأييد مرتفعة مماثلة.

ويحاول الفصل تفسير اسباب ارتفاع نسبة التاييد لبوش في حربه ضد العراق، ومن ابرزها، التفاف الشعب حول القائد التي تعتبر تلك ظاهرة تتوضّح اكثر في اوقات الازمات، كذلك تواطؤ وسائل الاعلام، اذ كانت تلك احدى العناصر الرئيسة في رواية انصار نظرية حرب المحافظين الجدد، مث الصحفي (جوديت ميلر من صحيفة نيويورك تايمز)، و (محطة فوكس نيوز)، الذين كانوا وحدهم المسؤولين عن الابقاء على الانطباع الخاطىء عن التهديد العراقي وزيادة التاييد الشعبي لسياسات الرئيس.

٧. اما الفصل السابع والذي حمل عنوان " السياسة الدولية والاجماع العالمي على نزع اسلحة الدمار الشامل وتوازن القوى في الامم المتحدة "، يتطول الاجماع العالمي بشان التهديد الذي تشكّله اسلحة الدمار الشامل العراقية، وخصوصاً في ظل غياب مفتشي الامم المتحدة من عام ١٩٩٨، الامر الذي هيأ فرصة لنظام صدام حسين في انفاق مليارات الدولارات على التطوير (والاخفاء) لمجموعة من برامج اسلحة الدمار الشامل التي تكفي لتهديد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.

لذلك بين الفصل ان ذلك كان احد اهم الاسباب التي دفعت جميع اعضاء مجلس الامن الدولي، (ومنهم فرنسا وروسيا والصين التي كانت من اشد منتقدي الحرب) بالاجماع على الرأي القائل : ان صدام حسين احتفظ فعلاً باسلحة محظ ورة، وذلك عندما اعتمد هؤلاء الاعضاء على قرار مجلس الامن رقم ١٤٤١ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وكانو متفقين على ان صدام حسين لم ينزع سلاحه وفقاً للقرارات السابقة، وفشل في تقديم وثائق ذات مصداقية تثبت نزع ذلك السلاح، ولم يكن هناك اي مسؤول في ذلك الوقت حاول الدفاع عن التفسير الآخر.

وقد تناول الفصل وبإسهاب واضح قراءة تفصيلية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١، وجميع القرارات الأممية ذات الصلة بالعراق لتكوين فكرة واضحة عن التصورات

والافتراضات التي تشكل بموجبها الإجماع العالمي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، و قد تضمن القرار طلب واضح من مجلس الامن الدولي تنفيذ عمليات تفتيش قسرية، وتقرير هانز بليكس . رئيس فريق مفتشي الامم المتحدة في العراق حول اسلحة الدمار الشامل .، المقدم الى المجلس بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ والذي اشار فيه الى وجود الكثير من البرامج ومواد اسلحة الدمار الشامل الموجودة في العراق .

ودور تقرير بليكس في تعزيز الاجماع العالمي بشان وجود اسلحة الدمار الشامل العراقية، من جهة، وضرورة الحرب على العراق، من جهة اخرى.

كما تناول الفصل موقف بريطانيا بشان اسلحة الدمار الشامل والقاعدة وعمليات التفتيش المتعددة الاطراف ، والدور الحاسم لرئيس حكومة بريطانيا توني بلير في اعتماد استراتيجية التفتيش " المتعددة الاطراف ".

وقد عرض الفصل بشكل تفصيلي واضح دور الدبلوماسية الدولية والمفاوضات حول قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٤١، بين الدول دائمة العضوية في المجلس، مثل، فرنسا والصين وروسيا من اجل التوصل لصيغة تمكّنها من منع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من ايجاد مسوغات قوية للحرب.

ويبدو ان فشل صدام حسين في الامتثال لقرار اممي جديد يسمح لفريق مفتشي الامم المتحدة بالدخول والتفتيش من دون قيدٍ او شرط، قد هيأ الارضية الخصبة لتبني قرار دولي جديد حول العراق، وانتهى الفصل بعرض ملحق تضمن المقدمة التي كتبها توني بلير وهو تقويم حكومي بشأن اسلحة الدمار الشامل العراقية، والذي اكد في سطوره الاخيرة وصفاً دقيقاً لشخصية صدام حسين، قائلاً " .. ان صدام حسين يهزأ بقرارات الامم المتحدة التي تطالبه بوقف برنامجه لاسلحة الدمار الشامل، ... ".

٨. اما الفصل الثامن وهو بعنوان " اخطاء صدام حسين وحساباته وتصوراته الخاطئة "، يحاول هذا الفصل ان يذهب لحقيقة هامة بشان الحرب على العراق، ويؤكد ان تقديرات الاستخبارات الامريكية والبريطانية والاممية، وغيرها ان كانت قد وقعت في اخطاء خطيرة كانت مسؤولة بشكل مباشر عن القرارات الي ادت الى الحرب على العراق عام

٢٠٠٣، فان هذه الاخطاء الخطيرة لا تمثل سوى النصف، فالنظام العراقي ارتكب هو الآخر الكثير من الاخطاء الاستخبارية الفادحة، وهذا ليس بالامر المستغرب، واتخذ قرارات خاطءة بناء عن اخطاء خطيرة في الحسابات الاستراتيجية.

ويحاول الفصل تقديم وصفاً دقيقاً لتلك التصورات الخاطئة، منها مشكلات عملية صنع القرار، وقد كان ذلك وفقاً لعدد كبير من المقابلات التي اجريت مع مئات المسؤولين العراقيين، ومنه طارق عزيز الذي عمل ولسنين طويلة وزيرا للخارجية العراقية.

وقد عرض الكتاب جانب من مقابلة تمت بين صدام حسين وعميل مكتب التحقيقات الفيدرالي جورج بيرو، بعد القاء القبض عليه، لغرض استجوابه بشكل يومي بهدف ايجاد اجابات على الاسئلة المحيرة حول البرامج الوهمية لاسلحة الدمار الشامل، وعلاقته بتنظيم القاعدة، ولماذا خاطر صدام بالحرب ضد الولايات المتحدة بدلاً من الامتثال الكامل للقرارات الدولية وعمليات التفتيش، وبحسب بيرو، فقد اعترف صدام " ان مفتشي الامم المتحدة دمروا في التسعينيات معظم اسلحة الدمار الشامل العراقية والاسلحة التي لم يدمرها المفتشون دمرها العراق من جانب واحد "، ان الكتاب تعرض لقضية جديدة وغريبة في ذات الوقت، في شخصية صدام حسين، الا وهي المبالغة الواضحة لصدام حسين في تقدير حجم الخطر الايراني وما يشكّله من تهديداً اكبر لنظامه من واشنطن او لندن.

وقد كان ذلك له مبرراته الواضحة عند صدام، .كما يعرضها الك تاب .، وذلك بسبب الحدود المشتركة بينهما، وكان يعتقد ان طهران كانت تنوي ضم جنوب العراق اليها، وذلك . بحسب اعتقاده . سيشكل اكبر تهديد يواجه العراق، بسبب قدرات ايران التسليحية المتطورة، في مقابل القدرات العسكرية المحدودة بسبب عقوبات الامم المتحدة، وهو امر سيظهر اثره مستقبلاً.

وقد ضم الفصل في صفحاته الباقية المقابلة تفصيلات المقابلة الطويلة التي جرت بين صدام حسين وبيرو، في عدد كبير من الجوانب، منها، محدودية المعلومات الاستخبارية عن السياسة الداخلية الامريكية، ومحدودية المعلومات الاستخبارية عن الخطط العسكرية الامريكية لدى صدام حسين في الكثير من الملفات، الامر الذي جعله يقبل مواجهة مخاطر

الغموض الاستراتيجي وتكاليفه، لانه لم يقتنع باي حال من الاحوال ان بامكان التحالف الامريكي . البريطاني سيشرع في عملية غزو شامل تتضمن احتلال بغداد، وبحسب كلمات صدام نفسه " لن يكون العراق مثل افغانستان باي شكل من الاشكال .. ".

الامر الاخر الذي عرضه الكتاب في هذا الفصل خلال المقابلة التي تمت بين صدام حسين وبيرو، هو اقارب صدام ومستشاروه ومتملقوه، اذ اثبتت التجربة بان صدام حسين لم يكن يثق الا بصدام حسين، وهو الامر الذي جعله يركز السلطة ب يده يوماً بعد يوم، اما المستشارين الرئيسيين وكبار العلماء الذين كان صدام يعتمد عليهم للحصول على معلومات حول برامجه لاسلحة الدمار الشامل كانوا يقدمون له معلومات مضللة، فكان انهيار النظام السياسي في العراق.

٩. اما الفصل التاسع والأخير والي كان بعنوان " الخلاصة والآثار "، فقد تناول عدد من الجداول التي درست عينة تضم العوامل النفسية والمحلية والدولية المستمدة من التحليل السابق، والمرجح انها ستؤثر في الرئيس جور خلال الفترة الحاسمة نفسها ٢٠٠٢ . ٢٠٠٣، ومن ابرزها:

كان هناك جدول يضم الظروف المساعدة التي ستؤثر في رئاسة آل جور لال فترة الرئاسة، وهي كل من، القيادة، ظروف السياسة الداخلية، عوامل بنيوية أخرى، مقل الإخفاقات الاستخبارية، الأخطاء الخطيرة في حسابات صدام حسين .. الخ.

وبذلك يعرض هذا الفصل الادلة التي يمكن تصنيفها على انها داعمة لفرضية سلام جور، فانها تؤكد " انه لو كان الرئيس شخصاً معروفاً بمعارضته القوية لحرب العراق ٢٠٠٣، مثل (عضو الكونجرس دينيس كوسينيش او السيناتور تيد كينيدي)، او رفض استخدام القوة العسكرية الاّ في حالة تعرض البلاد لهجوم مباشر، او لم يصدق الادلة على برامج اسلحة الدمار الشامل العراقية وصدق اعلان ات العراق عن نزع السلاح بوصفها صادقة وصحيحة وكافية، او فسر سلوك صدام حسين المحيّر بوصفه رداً على تصوره تهديدات امنية اقليمية من ايران، او رفض تصديق ان التهديد العراقي يستحق عناء العودة الى الامم المتحدة او استئناف عمليات التفتيش الاممية، او عارض بقوة حرب ا لخليج عام

١٩٩١ او حملة قصف كوسوفو عام ١٩٩٨ او حملة قصف العراق ١٩٩٨، او لم يقبل وضع العراق ضمن " محور الشر "، لو كانت كانت هذه الظروف هي السائدة لكان من الاسهل الدفاع عن الراي القائل بان جور كان سيقود البلاد في طريق مختلفة تماماً، لان احتمال عدم اتخاذ اي من القرارات الرئيسة التي أوجدت المسار الحتمي كما بينها هذا الكتاب، كان سيزيد كثيراً.

كما تناول هذا الفصل الزخم المتصاعد والمسار الحتمي نحو الحرب على العراق، وقد انتهى الفصل الى جملة من الاستنتاجات لاهم الافكار التي وردت في الكتاب.

١٠. اما الفصل الاخير فقد كا ن عبارة عن خاتمة لما ورد في الفصول التسعة التي ضمها كتاب " تفسير حرب العراق . نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الادلة "، كما تناول افكار ختامية هامة اكدت على ان مادة هذا الكتاب لا تشكل سوى جزء من الادلة التي يمكن جمعها لدعم الاستنتاج بان الرئيس جور كان سيضطر الى اتخاذ الخطوات العقلانية نفسها تقريباً لاعادة المفتشين الى العراق . وهذه القرارات المؤقتة المعقولة كانت ستتخذ حتى لو لم يكن هناك محافظون جدد في فريق الامن القومي للرئيس جور.

كما توصلت الخاتمة الى ان نشر اكبر عدد من القوات الامريكية ما كان ليغير التصورات الخاطئة لدى صدام حسين حول استعداد الولايات المتحدة للغزو، وحتى مع نشر المزيد من القوات في المنطقة.

وفي الختام توصلت الخاتمة الى ان النظريات القوية تستند الى حقائق، ولكن قوتها الحقيقية تكمن في عدم وجود ادلة قوية تفندها، فاقوى النظريات هي التي يتم التشكيك فيها ولكنها تنجح في الاختبار، اما نظرية حرب المحافظين الجدد فقد فشلت في هذا الاختبار.

كما ضم الكتاب هوامش كثيرة لكل اجزاء الكتاب بدءاً من المقدمة وانتهاءاً بالخاتمة.

لم يراعي المؤلف مبدأ التوازن في عدد صفحات الكتاب، إذ ضمت المقدمة ٣٤ صفحة، اما الفصل الاول فقد ضم ٢٢ صفحة، اما الفصل الثاني فقد ضم ٧٥ صفحة، اما الفصل الثالث فقد احتوى على ٥٢ صفحة، اما الفصل الرابع فقد ضم ٣٠ صفحة، اما

الفصل الخامس فقد ضم ٥٢ صفحة، اما الفصل السادس فقد ضم ٢٠ صفحة، اما الفصل السابع فقد ضم ٦٦ صفحة، اما الثامن فقد ضم ٣٥ صفحة، اما الفصل التاسع والاخير فقد ضم ٣٠ صفحة، اما الاخير الذي هو فصل الخاتمة فقد احتوى على ٣٥ صفحة، اما الهوامش والمصادرفقد اخذت حيزاً كبيراً من صفحات الكتاب بدءاً من الصفحة ٤٤٧الى صفحة ٥١٥، اي ما يقارب ٧٠ صفحة، وكانت اخر صفحة من صفحات الكتاب وهي صفحة ٥١٧ فهي كانت عبارة عن نبذة عن حياة المولف فرانك هارفي في اقل من اربعة سطور.

يعتبر الكتاب خطوة مهمة وجريئة اظهرت وبعد مرور اكثر من عشر سنوات من الحرب على العراق واسقاط النظام السياسي فيها عام ٢٠٠٣، اخطاء الادارة الامريكية ومبالغات المحافظين الجدد في حجم الخطر العراقي المتم ثل في اسلحة الدمار الشامل وارتباطاته مع القاعدة والتنظيمات الارهابية الاخرى، ليكون بذلك وثيقة مهمة يستفاد من دروسها صنّاع القرار السياسي في الادارة الامريكية مستقبلاً.